MENA FATF
مينا فاتف
GAFIMOAN

التقرير السنوي

التقرير السنوي العاشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٤م.

10 سنوات
ANNIVERSARY

© ٢٠١٥ مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز القيام بنشر هذا المستند أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي مسبق من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص.ب: ١٠٨٨١، المنامة – مملكة البحرين (فاكس: ٩٧٣١٧٥٣٠٦٢٧+، عنوان البريد الإلكتروني: info@menafatf.org).

بسم الله الرحمن الرحيم

رؤساء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠٠٥م-٢٠١٤م

الدكتور/ محمد البعاصيري
٢٠٠٥م

السيد/ محمود عبد اللطيف
٢٠٠٦م

الدكتور/ أمية طوقان
٢٠٠٧م

السيد/ عبد الرحيم العوضي
٢٠٠٨م

السيد/ عبد الرحمن الباكر
٢٠٠٩م

السيد/ سمير إبراهيمي
٢٠١٠م

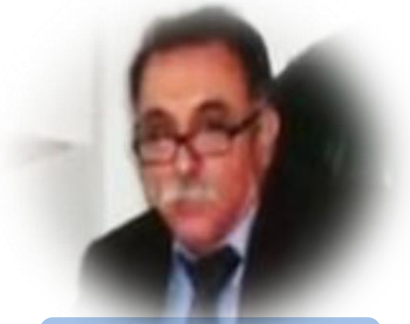

السيد/ عبد المجيد أمغار
٢٠١١م

السيد/ عبد النور حيبوش
٢٠١١م

الدكتور/ عبد الرحمن الخلف
٢٠١٢م

السيد/ عصام الدين عبد القادر الزين
٢٠١٣م

الدكتور/ عبد الباسط تركي سعيد
٢٠١٤م

الدكتور/ علي محسن اسماعيل
٢٠١٤م

الموضوع	الصفحة
• كلمة سعادة رئيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٤م الدكتور/ علي محسن إسماعيل. • كلمة سعادة السكرتير التنفيذي السيد/ عادل بن حمد القليش.	٤-٧
القسم الأول: عشر سنوات منذ التأسيس • النشأة والتأسيس والأهداف. • الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. • الدول الأعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. • المجموعة خلال السنوات العشر الأولى. • تقييم التزام الدول الأعضاء في المجموعة بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على المساعدات الفنية والتدريب. • نشر الوعي حول طرق وإتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • تعزيز علاقات المجموعة مع الجهات الإقليمية والدولية خاصة مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة. • عشرة تواريخ مهمة في ذاكرة المجموعة.	٨-١٦
القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي • الاجتماعات العامة للمجموعة خلال العام ٢٠١٤م. • منتدى وحدات المعلومات المالية. • لجنة التقييم الوطني للمخاطر. • التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة. • حضور الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي. • الورش والمشاريع المشتركة مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة. • العلاقة مع مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية.	١٧-٢٣
القسم الثالث: تعزيز وبناء أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا • عملية التقييم والمتابعة للدول الأعضاء بالمجموعة خلال العام ٢٠١٤م. • اعتماد اجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم. • اعتماد البرنامج الزمني لعملية التقييم. • برنامج تقييم الإلتزام الضريبي الطوعي. • نشر الوعي حول طرق وإتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب. • تقرير التطبيقات الدوري للمجموعة – ٢٠١٤م. • الورش والبرامج التدريبية التي أعدتها ونفذتها المجموعة خلال العام ٢٠١٤م.	٢٤-٣١
القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م	٣٢-٣٦

كلمة سعادة رئيس المجموعة

حضرات السادة الأعضاء الكرام،
حضرات السادة المراقبين والسكرتير التنفيذي والموظفين الأعزاء،

ننتهز فرصة إنتهاء تكليفنا برئاسة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٤م للتعبير عن إمتناننا وشكرنا للجهود التي بذلتموها خلال العام المنصرم من أجل تحقيق أهداف المجموعة من خلال التنسيق والتعاون بين دول المجموعة بشأن القضايا ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

سبق وأن إحتفلنا سوياً في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) بمرور عشر سنوات على تأسيس مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد كانت تلك الفترة مليئة بالإنجازات وثرية بالعطاءات حيث تم خلالها الشروع في العمل على بناء الأطر المتعلقة بتلبية المتطلبات الدولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الدول الأعضاء، وقد ترافق ذلك مع دعم مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال متابعتها الحثيثة للدول الخاضعة للتقييم المتبادل وكذلك التدريب وزيادة الثقافة والوعي في المجال أعلاه، ولقد بذلت المجموعة منذ تأسيسها الجهود الحثيثة لتحقيق أهدافها المرجوة والتي تمثل العصب الرئيسي من تأسيسها وذلك من خلال عدة محاور، أهمها قيامها بتقييم إلتزام الدول الأعضاء بالمعايير والتوصيات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من مدى تطابقها مع المعايير والتوصيات الدولية بهذا الشأن، كما سعت المجموعة إلى تنمية وتعزيز علاقاتها مع المنظمات سواءً الإقليمية أو الدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإنطلاقاً من قناعة المجموعة بأن موضوع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يحتاج إلى تطوير المهارات والأفكار بشكل دوري ومحدث وبما ينسجم مع التطور الهائل للعمل المصرفي والمالي في العالم والذي يترافق مع تطور التكنولوجيا الداخلة في عمل القطاعين وما يتنج عنها من خروقات وجرائم جديدة فقد دأبت المجموعة إلى تنظيم ورش العمل والندوات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إلى المعنيين في الدول الأعضاء ، كما أنها بادرت إلى تقديم المساعدة الفنية اللازمة لبعض الدول التي تحتاج إليها.

لقد حققت المجموعة وخلال المدة التي قضتها من تاريخ تأسيسها ولغاية الآن نجاحاً ملموساً على المستويين الإقليمي والدولي ترتب عليه زيادة الدول المنظمة إليها وكذلك المراقبين، كما عقدت المجموعة شراكة عمل مع المجموعات المماثلة من أجل تعزيز قدرات جميع الدول وذلك لمساعدتها في مواجهة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي أصبحت جريمة عابرة للقارات وتمس المصالح السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

لقد حرصنا خلال فترة تشرفنا برئاسة المجموعة على إبراز دور دول المجموعة وجهودها الخاصة في سعيها الدؤوب لتطبيق المعايير والتوصيات الدولية في المجال المذكور، وقد تمخض ذلك عن الإنجازات التي حققتها المجموعة وبما يلبي أهدافها.كما أود أن أتقدم بالشكر الجزيل للسكرتارية التنفيذية للمجموعة على الجهود المضنية والحثيثة التي قامت بها والتي إضطلعت بالكثير من العمل والجهد والتنسيق المستمر في سبيل إنجاح عمل المجموعة.

وإنه من دواعي سروري أن أُقدم التقرير السنوي العاشر لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي يُلقي الضوء على إنجازات المجموعة خلال فترة رئاسة جمهورية العراق لها. وقد سعت جمهورية العراق خلال تلك الفترة إلى التعاون الكامل سواءً مع باقي الدول الأعضاء أو المراقبين أو سكرتارية المجموعة، بغية تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها المجموعة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد واصلت المجموعة جهودها في العام ٢٠١٤م لتحقيق أهدافها وذلك من خلال اجتماعات المجموعة، حيث تم عقد الاجتماع العام التاسع عشر للمجموعة بمملكة البحرين في يونيو ٢٠١٤م والاجتماع العام العشرون بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٤م، وتبنت المجموعة إعلان المنامة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. هذا وقد قامت المجموعة بعقد ورشة التدريب الخامسة لتدريب وتأهيل المقيمين في شهر ديسمبر ٢٠١٤م في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتم تنظيم ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية بدولة قطر في شهر ديسمبر ٢٠١٤م. وتم تنظيم ورشة عمل في شهر سبتمبر ٢٠١٤م حول التقييم الوطني للمخاطر في الجمهورية اللبنانية وبمشاركة خبراء متحدثين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن عدد من الدول التي باشرت أو قامت بعملية التقييم الوطني للمخاطر.

وتمكنت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال العام ٢٠١٤م من الإستمرار في عملية التقييم المتبادل ومساهمة أعضائها في مراجعة المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لضمان مواجهة التحديات المالية الدولية الناشئةكأحد أهم الأسباب ودعمت تحصيناتها ضد تدفق الأموال غير الشرعية.

ونظراً لإنتهاء مدة رئاستي للمجموعة للعام ٢٠١٤م، يسرني أن أُسلم منصب رئيس المجموعة إلى صاحب السمو/ مروان بن تركي آل سعيد، ممثل سلطنة عمان، لإستكمال مسيرة نجاح المجموعة والبناء على ما أُنجز متمنياً له ولسلطنة عمان دوام التوفيق.

مع تمنياتي للجميع بالتوفيق والنجاح،،،

د. علي محسن إسماعيل العلاق
رئيس مجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

كلمة سعادة السكرتير التنفيذي

يسعدني أن ألتقي بكم في هذا التقرير السنوي المميز للمجموعة والذي يصادف مرور عشر سنوات على إنشاء المجموعة. ويطيب لي في هذه المناسبة أن أهنيء بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي في سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول الأعضاء والمراقبين، وكل من ساهم في مسيرة النجاح والإنجاز خلال الأعوام العشرة التي مضت، فلم يكن لتلك الإنجازات أن تتحقق إلا بتوفيق من اللّه ثم بجهود الدول الأعضاء والمراقبين وإسهاماتهم في دعم نشاطات وفعاليات المجموعة وسعيهم الحثيث نحو تحقيق أهدافها.

أنشئت المجموعة في شهر نوفمبر من العام ٢٠٠٤م في إطار جهود دول المنطقة في محاربة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإقراراً منها بأن حماية اقتصادياتها ومجتمعاتها من أخطار هذه الجرائم تستلزم تضافر جهودها في هذا المجال. واحتفلت المجموعة مع شركائها بمسيرة النجاح التي قادت خلالها المجموعة حراكاً إقليمياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكانت ثمرتها الارتقاء بمستوى الالتزام الفني للدول الأعضاء في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما ساهم في بعث رسائل للمجتمع الدولي عامةً والأوساط الاقتصادية والمالية والجهات الأخرى المعنية بأن المجموعة قادرة على المساهمة في حماية المنطقة من مخاطر جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأنها تقوم بواجبها على أكمل وجه، الأمر الذي يعود له الفضل في استقرار الأنظمة الاقتصادية والمالية للدول الأعضاء في هذه المنطقة الهامة والحيوية ذات البعد الاستراتيجي، على الرغم من أنها تشهد فترة تحولات لا تزيد المجموعة إلا إصراراً وتأكيداً على دورها وعزمها على المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها.

لقد أتمت المجموعة عقداً من عمرها بعام مميز وحافل لعبت فيه دوراً بارزاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وإيماناً من المجموعة بأهمية مواكبة التطورات وتعزيز سبل التعاون الدولي والعمل مع المنظمات الدولية لتعزيز الالتزام والتصدي للتهديدات الجديدة على النظام المالي العالمي، فقد تبنت المجموعة خلال العام الإجراءات الجديدة التي ستطبق في الجولة الثانية من عمليات التقييم والتي تستعد لها المجموعة حالياً. وفي المقابل واصلت المجموعة عملية متابعة الدول التي خضعت لعمليات التقييم خلال الجولة الأولى ومراقبة جهودها وإنجازاتها التي حققتها لتعزيز وتقوية أنظمتها التشريعية والتنظيمية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما في مجال المساعدات الفنية والتدريب، فقد حققت المجموعة العديد من المكاسب لمصلحة الدول الأعضاء، من خلال تنظيم ورش العمل والبرامج التدريبية على الصعيد الإقليمي والمشاركة فيها، مما ساعد في رفع مستوى الوعي لدى خبراء الدول الأعضاء حول المعايير الدولية ذات العلاقة وتطوير خبراتهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تناولت هذه البرامج موضوعات هامة مثل: التوصيات الأربعين المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة، والتقييم الوطني للمخاطر، ودور المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين، وتدريب وتأهيل

المقيمين، وتجميد الأصول الإرهابية بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، والحوار مع القطاع الخاص حول البنوك المراسلة. كما قامت المجموعة خلال هذا العام بتشكيل لجنة معنية بالتقييم الوطني للمخاطر، وأقامت ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بالتعاون المجموعة الأورآسيوية وذلك في الدوحة بدولة قطر، وقد كان صدور التقرير الدوري (كل سنتين) للتطبيقات في نهاية العام خير ختام لهذه المجهودات.

وقد كان لجهود الدول الأعضاء والمراقبين ورؤساء وسكرتارية المجموعة خلال الأعوام الماضية بالغ الأثر في تأسيس معالم النجاح، وتحقيق الأهداف التي تصبو إليها المجموعة، وتعزيز مكانتها الدولية في جهود المكافحة. وبفضل الجهود المبذولة أصبحت الدول الأعضاء في المجموعة أكثر قدرة على التعاطي مع ملف مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية أكبر، ويشهد على ذلك التحسن المستمر لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دول المنطقة، ومدى تقدم القوانين والتشريعات ذات الصلة فيها وذلك غير خافٍ على المتتبعين. وستسعى المجموعة قدماً نحو تعزيز التعاون الفعال بين الدول الأعضاء والمراقبين للرقي بأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ورفع درجة كفاءتها وفاعليتها.

وختاماً، مرة أخرى أتقدم بالتهنئة والشكر للدول الأعضاء والمراقبين على ما بذلوه من جهود خلال الفترة الماضية، وعلى دعمهم أعمال المجموعة ونشاطاتها، ولا يفوتني أن أخص بالذكر رؤساء المجموعة الذين أسهموا بشكل كبير في تكوين المجموعة ومراحل تطورها، وأتطلع لمواصلة دورها البناء في المستقبل، مع تمنياتي دوما بالمزيد من التقدم والازدهار،،،

عادل بن حمد القليش
السكرتير التنفيذي لمجموعة العمل المالي
لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

القسم الأول: عشر سنوات منذ التأسيس

النشأة والتأسيس والأهداف

في العام ٢٠٠٣م طُرحت بشكل رسمي فكرة إنشاء مجموعة إقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من أجل مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تلاها عدد من اللقاءات الرسمية خلال الفترة من أكتوبر ٢٠٠٣م إلى يوليو ٢٠٠٤م. وفي ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م في مدينة المنامة عاصمة مملكة البحرين، قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في الاجتماع الوزاري إنشاء تلك المجموعة وسميت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف). وقد انضمت إلى المجموعة بعد ذلك أربع دول أخرى. ووقعت جميع الدول الأعضاء على مذكرة تفاهم تمثل إنجازاً تاريخياً للدول العربية، كونها تدل على مدى جديتهم في التصدي للمخاطر الناجمة عن عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد تم تعديل تلك المذكرة في شهر نوفمبر من العام ٢٠١٣م. وتنص المادة الثانية منها على أن **"المجموعة ذات طبيعة طوعية وتعاونية مستقلة عن أي هيئة أو منظمة دولية أخرى، تأسست بالاتفاق بين حكومات أعضائها، ولم تنشأ بناءً على معاهدة دولية، وهي التي تحدد عملها ونظمها وقواعدها وإجراءاتها، وتتعاون مع الهيئات الدولية الأخرى وخصوصاً مجموعة العمل المالي لتحقيق أهدافها"**.

ونظراً للتأثيرات السلبية الجسيمة على استقرار النظام المالي والاقتصادي لأي دولة أو منطقة في العالم بسبب هاتين الجريمتين، تسعى الدول الأعضاء والمراقبين لدى المجموعة وبشكل مستمر على تطبيق ونشر السياسات والمعايير الدولية ذات العلاقة وتعزيز الالتزام بها بشكل فعال خاصة التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف). وتحتضن مملكة البحرين مقر سكرتارية المجموعة التي باشرت عملها منذ إنشائها، حيث وفرت لها مملكة البحرين كافة الإمكانات اللازمة لذلك، وتأكيداً على أهمية الدور المناط بالمجموعة فقد تم خلال العام ٢٠٠٩م التصديق على اتفاقية المقر وبدء نفاذها حيث أقرها مجلسي الشورى والنواب وأصدر صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين حفظه الله القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م للمصادقة على الاتفاقية بتاريخ ٢٦ مارس ٢٠٠٩م ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

وخلال الاجتماع الوزاري المشار إليه تم الاتفاق على تداول منصبي الرئيس ونائب الرئيس بعد العامين الأول والثاني (الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية) حسب الترتيب الهجائي في اللغة العربية بدءاً بالمملكة الأردنية الهاشمية في عام ٢٠٠٧م. ويُنتخب الرئيس ونائب الرئيس من بين أعضاء المجموعة ممن لديه خبرة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على أن يشغلا هذين المنصبين لمدة سنة ويشترط ألا يكون الرئيس ونائب الرئيس من نفس الدولة.

أهداف المجموعة

- تبني وتنفيذ التوصيات الأربعين لمجموعة العمل المالي في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح.
- تنفيذ معاهدات واتفاقيات الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.
- التعاون فيما بينها لتعزيز الالتزام بهذه المعايير في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتعاون مع المنظمات والمؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية الأخرى لتعزيز الالتزام بها دولياً.
- العمل المشترك لتحديد الموضوعات المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات في شأنها وتطوير الحلول للتعامل معها.
- اتخاذ تدابير في جميع أنحاء المنطقة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية وبما لا يتعارض مع القيم الثقافية للدول الأعضاء وأطرها الدستورية ونظمها القانونية.

الأجهزة الرئيسية لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

الاجتماع العام هو الجهاز المسئول عن اتخاذ القرارات في المجموعة. ويتألف الاجتماع العام من ممثلين من الدول الأعضاء من ذوي الخبرة في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر **السكرتارية** مسؤولة عن تنفيذ الوظائف الفنية والإدارية للقيام بأعمال المجموعة مثل تنسيق عمليات التقييم المتبادل والتعاون مع الجهات الدولية والنظيرة خاصة مجموعة العمل المالي ومهام أخرى وفق مايقرره الاجتماع العام. وقد تم تشكيل **فريق عمل التقييم المتبادل** من دول أعضاء المجموعة بهدف إعداد وتنظيم برنامج التقييم المتبادل للدول الأعضاء والقيام بعدة مهام أهمها إعداد الإجراءات والعمل على تأهيل وتدريب المقيمين ومتابعة التطورات الدولية في هذا المجال.

وتم تشكيل **فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات** ليتولى مساعدة السكرتارية وتقديم المشورة لها في ما يخص التدريب وتحديد احتياجات الدول الأعضاء من المساعدات الفنية ورفع الوعي ومتابعة آخر التطورات العالمية للاستفادة منها في تحسين نظم المكافحة في المنطقة. أما بالنسبة **لمنتدى وحدات المعلومات المالية** فيعتبر آلية وقناة اتصال بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء ويهدف إلى زيادة التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات فيما بينها، وتتولى السكرتارية أعمال منسق المنتدى للتحضير لعقد لقاءاته.

الدول الأعضاء والمراقبون بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تضم مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عضويتها حاليا ثمان عشرة دولة عربية، إضافةً إلى ست عشرة دولة ومنظمة دولية تشغل مقاعد مراقبين بالمجموعة، وهذا يعكس مدى الاهتمام بنشاطات وعمل المجموعة. بالإضافة إلى أن المجموعة تعتبر عضو مشارك لدى مجموعة العمل المالي (فاتف) منذ العام ٢٠٠٧م، وتشغل مقعد مراقب بصفة متبادلة لدى كل من: مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية، ومجموعة العمل المالي لآسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العمل الأورآسيوية.

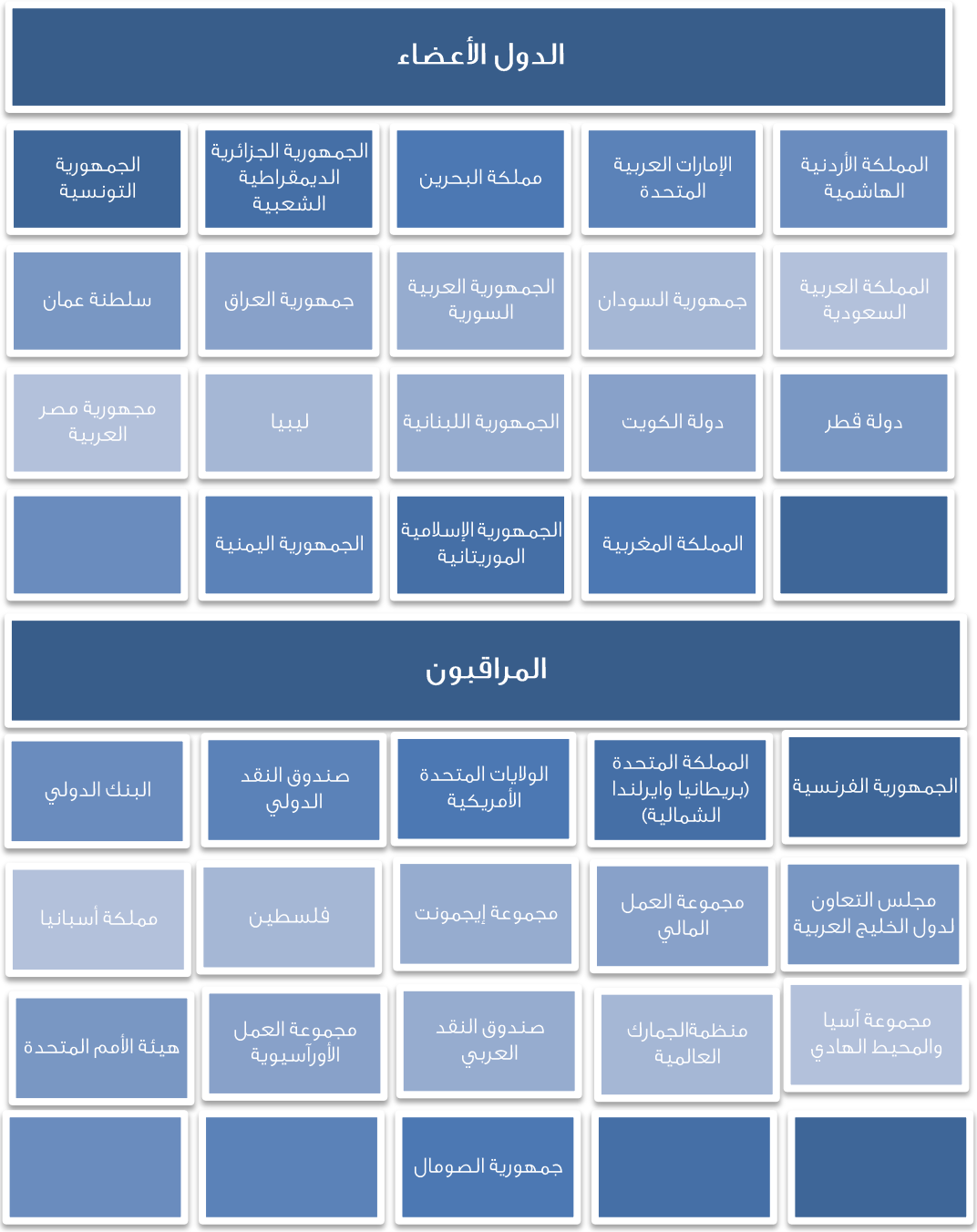

المجموعة خلال السنوات العشر الأولى

أكدت المجموعة على العمل الجاد لتحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها والعمل على استمرار التعاون الوثيق سواء بين الدول الأعضاء بعضها البعض أو بينها وبين العالم الخارجي لدعم جهودها وإرساء نظم مكافحة فعالة فيها من خلال تعزيز الجهود والمبادرات التي أطلقتها هذه الدول لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، إذ كان عزم دول المجموعة على الرقي بمستوى أنظمة المكافحة لديها، وإيمانها بأهمية وضرورة العمل والتعاون سوياً من أهم أسس نجاح المجموعة. وعملت المجموعة على تحقيق ذلك من خلال أجهزتها وفرق العمل واللجان المنبثقة عنها وبما يصدر عنها من أوراق عمل وإرشادات تساعد الدول في تطبيق المعايير الدولية وزيادة مستوى الالتزام بها وبما يدعم ويقوي النظم المالية والاقتصادية والمحافظة عليها الذي يعد مطلباً وغاية منشودة للدول التي ترغب في تقدم مكانتها خاصة في ظل ظاهرة العولمة التي يتميز بها العصر الحالي والإنفتاح الاقتصادي.

تقييم إلتزام الدول الأعضاء في المجموعة بالمعايير الدولية

لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بدأت المجموعة تنفيذ برنامج تقييم الدول الأعضاء بهدف التأكد من مدى فاعلية النظم المطبقة والسياسات المتبعة ومدى إتساقها مع المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف) لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في العام ٢٠٠٦م، وإنتهت من الجولة الأولى في العام ٢٠١٢م. وتم خلال الجولة الأولى تقييم ١٧ دولة من الدول الأعضاء، وتم فيها فحص ومراجعة جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقد شارك في هذه الجولة مايقارب ٦٦ خبيراً في المجالات القانونية والمالية وإنفاذ القانون من الدول الأعضاء والجهات المراقبة. وقامت المجموعة بشكل مستمر بعملية متابعة التقدم المحرز في تحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب لدى الدول الأعضاء، حيث بدأت الدول في المجموعة بتقديم تقارير متابعة ابتداءاً من العام ٢٠٠٩م. وتعتبر عملية المتابعة إحدى المهام التي تنطوي تحت عملية التقييم التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير المتابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الاجتماع العام للمجموعة.

الجدول الزمني للجولة الأولى

١. البحرين	نوفمبر ٢٠٠٦م	١٠. الأردن	مايو ٢٠٠٩م
٢. موريتانيا	نوفمبر ٢٠٠٦م	١١. لبنان	نوفمبر ٢٠٠٩م
٣. سوريا	نوفمبر ٢٠٠٦م	١٢. السعودية	مايو ٢٠١٠م
٤. تونس	أبريل ٢٠٠٧م	١٣. الجزائر	نوفمبر ٢٠١٠م
٥. المغرب	نوفمبر ٢٠٠٧م	١٤. عمان	مايو ٢٠١١م
٦. الإمارات	أبريل ٢٠٠٨م	١٥. الكويت	مايو ٢٠١١م
٧. قطر	أبريل ٢٠٠٨م	١٦. السودان	نوفمبر ٢٠١٢م
٨. اليمن	أبريل ٢٠٠٨م	١٧. العراق	نوفمبر ٢٠١٢م
٩. مصر	مايو ٢٠٠٩م		

ومن النتائج التي حققتها هذه الجولة أنها أبرزت الجهود التي تبذلها الدول في سبيل إلتزامها ومواكبة نظمها وملائمتها للمعايير الدولية وأصبحت أدوات المكافحة لديها أقوى من السابق، بجانب تدريب وتأهيل أكثر من ١٥٠ خبيراً من الدول الأعضاء على إجراء عمليات التقييم.

مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على المساعدات الفنية والتدريب

رغبةً في السعي نحو تطوير العمل ومساعدة جميع الدول الأعضاء وتشجيعها على الاستفادة من برامج المساعدات الفنية التي يقدمها المانحون وخصوصا من الجهات المراقبة وفقاً لاحتياجات الدول، وضعت المجموعة إستراتيجية عمل واضحة تتدرج من مرحلة التعرف على هذه الاحتياجات وحتى مناقشتها والتنسيق مع المانحين لتوفيرها بأفضل الطرق والوسائل المتاحة. ولتنفيذ ذلك تم اعتماد آلية تساعد على التعرف بدقة على احتياجات كل دولة من المساعدات الفنية، والتنسيق مع المانحين لتوفيرها، وتحديد أولوية للتنفيذ، وتحديد مانح هذه المساعدة، ومتابعة تنفيذها من خلال تحديد الفترة الزمنية التي يتوقع خلالها إنجاز أو تنفيذ هذه المساعدة، وتقديم تقارير دورية إلى فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات والاجتماع العام عن نتائج هذه المتابعة، وتلعب سكرتارية المجموعة دور محوري في التنسيق والترتيب لتنفيذ هذه المساعدات عبر خطوات متسلسلة بصورة ممنهجة.

وانطلاقاً من أهمية التدريب باعتباره وسيلة أساسية لرفع مستوى الوعي وزيادة المعرفة لدى العاملين بمختلف الجهات وتحسين أدائهم والعمل على مساعدة هذه الجهات في القيام بالأدوار المنوطة بها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ مهامها بكفاءة، نجحت المجموعة في مساعدة الدول الأعضاء في الحصول على التدريب بمستوى عالٍ يدعم جهودها في مجال المكافحة من خلال عقد البرامج التدريبية وورش العمل بناءً على دليل التدريب الذي أعدته المجموعة وفقا لاحتياجات الدول الأعضاء.

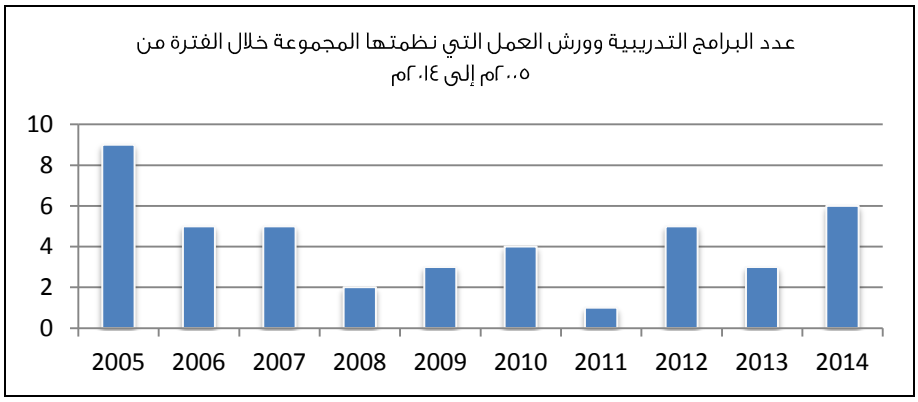

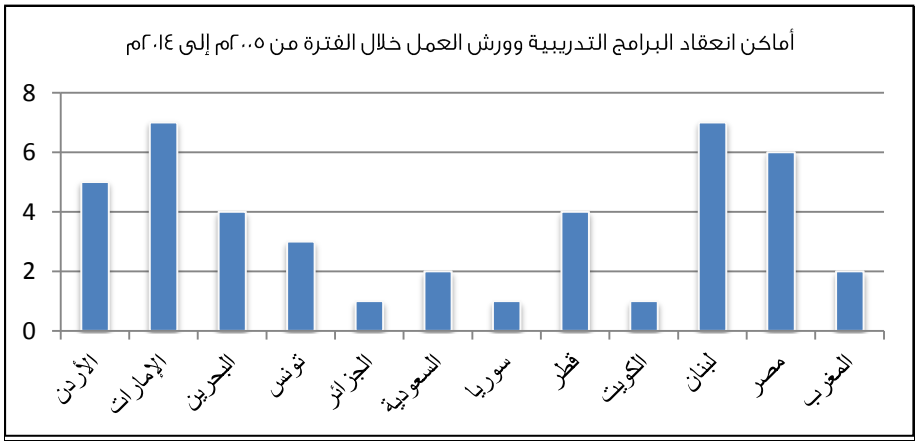

نشر الوعي حول طرق وإتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ونظراً لأهمية الأبحاث والدراسات الفنية التي من الممكن إعدادها من قبل خبراء المجموعة في مجال التصدي لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتها والوقاية منها، فقد تم تحديد العديد من موضوعات التطبيقات التي تشكل أنماط سائدة من التعاملات الشائعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال ما يرد من الدول من مقترحات حول هذه الموضوعات ومناقشتها في فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات، ومن ثم إيجاد آلية للتعامل معها مثل تكوين فرق عمل لها لجمع المعلومات عن الحالات العملية ومناقشتها ودراستها، كما يمكن عرضها في ورش عمل خاصة. وقد أصدرت المجموعة خلال العشر سنوات الأولى من عمرها عدد من التقارير حول مشروعات التطبيقات التي نفذتها:

- تقرير التطبيقات حول طرق الدفع عبر الحدود.
- مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
- الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وغسل الأموال .
- مؤشرات واتجاهات غسل الأموال وتمويل الإرهاب بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– تحديث.
- المتحصلات المتأتية من عمليات التزوير والتزييف للأدوات المالية والاعتمادات المستندية وعلاقتها بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين) بالمجموعة (الإصدار الأول).

ويعتبر تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها، من الأهداف الرئيسية لإنشاء المجموعة، على إثر ذلك أنشئت المجموعة لجان فنية متخصصة تتألف من بعض الدول بغرض القيام بدراسة الموضوعات المهمة والمرتبطة بالمنطقة بهدف تعميم أفضل الممارسات العملية التي يمكن تطبيقها من قبل الدول الأعضاء لتعزز بذلك أنظمتها وتشريعاتها في مجال المكافحة، حيث تم تشكيل ست لجان من عدد من الدول الأعضاء متخصصة بعدد من الموضوعات التي تهم المنطقة وهي:

- لجنة الحوالة، وتتشكل من الدول التالية: الأردن، الإمارات، الجزائر، مصر.
- لجنة ناقلو الأموال النقدية، وتتشكل من الدول الآتية : الإمارات، قطر، الكويت.
- لجنة الجمعيات الخيرية، وتتألف من فريق يضم كل من: الإمارات، السعودية، الكويت، مصر.
- لجنة الأشخاص السياسيين ممثلي المخاطر، وتضم في عضويتها الدول التالية: لبنان، السعودية، سوريا، الأردن، مصر.
- لجنة الأعمال والمهن غير المالية المحددة، وتتشكل من الدول التالية: لبنان ، مصر، السعودية، البحرين، الجزائر، سوريا، المغرب، الأردن.
- لجنة التقييم الوطني للمخاطر، وتضم في عضويتها كل الدول الأعضاء والمراقبين.

تعزيز علاقات المجموعة مع الجهات الإقليمية والدولية خاصة مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة

شهدت السنوات العشر الأولى من عمر المجموعة تطوراً في نمو علاقات العمل على الصعيدين الإقليمي والدولي، ومع العديد من المنظمات الدولية كصندوق النقد العربي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي وأجهزة هيئة الأمم المتحدة ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجموعة إيجمونت ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل الأورآسيوية، فجميع تلك الجهات تتمتع بصفة مراقب بشكل متبادل مع المجموعة بالإضافة إلى انضمام عضو مراقب جديد للمجموعة (جمهورية الصومال) في نوفمبر ٢٠١٤م. وتحرص المجموعة على متابعة المستجدات والتطورات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال المشاركة في الاجتماعات وورش العمل التي تقيمها فضلا عن المؤتمرات والندوات ذات الصلة، أضف إلى ذلك المساعدات التي تقدمها هذه الجهات لدول المجموعة والاستفادة من خبراتها في مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ولم تغفل المجموعة عن جانب الحوار مع القطاع الخاص، فقد تبنى الاجتماع العام التاسع (المنامة، مملكة البحرين مايو ٢٠٠٩م) آلية للحوار مع هذا القطاع من خلال عقد لقاءات للحوار من وقت لآخر يدعى إليها ممثلو الجهات المعنية في القطاع وطرح موضوعات للحوار والتعرف على التحديات التي تواجههم في تطبيق معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووضع الحلول المناسبة للتغلب عليها، بالإضافة للمشاركة في ورش العمل والبرامج التدريبية التي تهم القطاع. وإهتمام المجموعة بهذا القطاع ينبع من الثقل الذي يمثله ولما له من دور اقتصادي مؤثر.

عشرة تواريخ مهمة في ذاكرة المجموعة

١. نوفمبر ٢٠٠٤م، توقيع مذكرة التفاهم وتأسيس المجموعة

توقيع مذكرة التفاهم لتأسيس المجموعة في ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٤م في المنامة، بمملكة البحرين يعد الحدث الأبرز في تاريخها، حيث قررت حكومات أربع عشرة دولة عربية في الاجتماع الوزاري الذي عقد بهذه المناسبة إنشاء المجموعة وسميت "مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" (مينافاتف)، وقد انضم إليها بعد ذلك أربع دول أخرى.

٢. أبريل ٢٠٠٥م، الاجتماع العام وتكوين فرق العمل

إنعقد أول اجتماع عام للمجموعة في مملكة البحرين بتاريخ ١١ – ١٢ أبريل ٢٠٠٥م بحضور ٩٠ خبيراً في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الدول الأعضاء والمراقبين. وكانت من أهم القرارات التي تم اتخاذها في الاجتماع تشكيل فريق عمل خاص بالتقييم المشترك مكون من ست دول أعضاء هي تونس والجزائر والسعودية وسوريا والكويت ومصر، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة العمل المالي، وتشكيل فريق عمل آخر خاص بالتدريب والتطبيقات مكون من خمس دول أعضاء هي الإمارات والبحرين ولبنان والمغرب واليمن، بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.

٣. أبريل ٢٠٠٥م، إطلاق الموقع الإلكتروني للمجموعة WWW.MENAFATF.ORG

دشنت المجموعة موقعها على شبكة الانترنت بتاريخ ١١ أبريل ٢٠٠٥م، والذي يشتمل على آخر الأخبار التي تخص نشاطات المجموعة وجميع المعلومات التي يمكن للمتصفح الاستفادة منها بمجرد زيارة الموقع. وتحرص سكرتارية المجموعة على تحديث الموقع باستمرار ليتزامن مع الأحداث والفعاليات التي تخص المجموعة.

٤. أبريل ٢٠٠٦م، أول زيارة ميدانية لعملية التقييم المتبادل

بدأت الجولة الأولى لعملية التقييم المتبادل في العام ٢٠٠٦م، حيث أتمت المجموعة أول زيارة ميدانية لها لاحدى الدول الأعضاء (الجمهورية العربية السورية) خلال الفترة أبريل/مايو ٢٠٠٦م.

٥. يونيو ٢٠٠٧م، الحصول على صفة العضو المشارك في مجموعة العمل المالي

وافق الاجتماع العام الثالث لمجموعة العمل المالي في دورته الثامنة عشرة في مقر منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديين في باريس، فرنسا، في الفترة ٢٧-٢٩ يونيو ٢٠٠٧م على الطلب المقدم من مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للحصول على صفة "العضو المشارك"، حيث تمت الموافقة بالإجماع على منح المجموعة هذه الصفة، وذلك تقديراً من مجموعة العمل المالي للجهود الحثيثة التي تبذلها دول المجموعة في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب فيها واعترافاً منها بفعالية وجدية الإجراءات التي تتخذها في هذا الشأن.

٦. أبريل ٢٠٠٩م، المصادقة على اتفاقية المقر بين حكومة مملكة البحرين وبين المجموعة

تأكيداً على دعم مملكة البحرين للمجموعة، فقد تم في ٢٦ مارس ٢٠٠٩م التصديق على اتفاقية المقر وبدء نفاذها حيث أقرها مجلسي الشورى والنواب وصادق عليها صاحب الجلالة ملك مملكة البحرين بموجب القانون رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩م، ونُشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢ أبريل ٢٠٠٩م.

٧. نوفمبر ٢٠١٢م، تبني المعايير الدولية المحدثة

تبنى الاجتماع العام السادس عشر للمجموعة في نوفمبر ٢٠١٢م المعايير الدولية المحدثة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنتشار التسلح الصادرة عن مجموعة العمل المالي (الفاتف) في شهر فبراير ٢٠١٢م.

٨. ديسمبر ٢٠١٢م، الإنتهاء من الجولة الأولى لعملية التقييم

إنتهت المجموعة من الجولة الأولى لعملية التقييم في العام ٢٠١٢م، حيث تم خلالها تقييم ١٧ دولة من الدول الأعضاء تم فيها فحص ومراجعة جميع القوانين والضوابط السارية في الدول الأعضاء الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٩. نوفمبر ٢٠١٣م، تعديل مذكرة التفاهم

تبنى الإجتماع العام الثامن عشر في المنامة بمملكة البحرين (نوفمبر ٢٠١٣م) التعديلات التي أجريت على مذكرة التفاهم، نتيجة للتعديلات التي أجريت على التوصيات الصادرة من مجموعة العمل المالي.

١٠. نوفمبر ٢٠١٤م، الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس المجموعة

تزامناً مع الاجتماع العام العشرون للمجموعة في المنامة بمملكة البحرين في شهر نوفمبر ٢٠١٤م، أقامت المجموعة احتفالاً بمناسبة الذكرى العاشرة لها، تم خلاله تكريم رؤساء المجموعة السابقين ورؤساء فرق العمل.

القسم الثاني: التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي

في إطار تعزيز التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي، عقدت المجموعة العديد من الاجتماعات واللقاءات بمشاركة الدول الأعضاء والمراقبين، مثلت فرصة حقيقية للتواصل على المستويين الإقليمي والدولي بين المجموعة والدول الأعضاء والجهات المراقبة من الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية ذات الصلة. وساهمت هذه الاجتماعات في استعراض ما يستجد في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الأدوات سواءً التشريعية أو الإجرائية أو الآليات المتاحة، بالإضافة إلى صقل تجارب الدول وخبراتها. كما أنها تمثل حلقة وصل هامة في مجال العمل تعمل المجموعة على تقويتها بعدة طرق تدعم هذا الإتجاه من خلال الدور التنسيقي الذي تضطلع به. ومن أهم تلك الاجتماعات واللقاءات التي عقدت خلال العام ٢٠١٤م:

الاجتماع العام التاسع عشر، المنامة، مملكة البحرين، ١٦ – ١٨ يونيو ٢٠١٤م

عقـدت المجموعـة اجتماعها العام التاسع عشر خلال الفترة من ١٦ إلى ١٨ يونيو ٢٠١٤م في مدينة المنامة بمملكة البحرين، وبحضور خبراء وممثلين عن الدول الأعضاء والدول والجهات التي تشغل مقاعد مراقبين في المجموعة. وقُدم خلال الاجتماع تقريرين حول أعمال فريقي عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات، حيث أطلع رئيس كل فريق الاجتماع العام على ما خلص إليه الفريقان من توصيات في اجتماعيهما اللذين عقدا على هامش الاجتماع العام وأهم ما أتخذ من القرارات اللازمة بشأنهما.كما أطلع الاجتماع العام على أهم مادار في اللقاء التاسع لمنتدى وحدات المعلومات المالية بدول المجموعة ومن أهمها تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية وتبادل الخبرات بينها من خلال تقديم عروض لأفضل الممارسات، مثل موضوع "استعداد وحدة المعلومات المالية للجولة الثانية من التقييم على ضوء التوصيات المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة". وفيما يخص عملية المتابعة لدول المجموعة فقد تم التأكيد على حرص الدول الأعضاء على أهمية عملية المتابعة وحثها على تصحيح أوجه القصور في إطار زمني معقول. وفي هذا الإطار ناقش الاجتماع العام عدد من تقارير المتابعة للدول الأعضاء منها تسعة تقارير

متابعة لكل من: موريتانيا والسودان والكويت وعمان ولبنان والجزائر والإمارات ومصر وسوريا، وتقرير تحديث لدولة قطر، وتقارير خروج لكل من السعودية واليمن وتونس. وأوضحت تلك التقارير مدى التقدم الذي حققته هذه الدول في مجال تطوير أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في ضوء الملاحظات الواردة في تقارير التقييم الخاصة بكل منها.

الاجتماع العام العشرون، المنامة، مملكة البحرين، ١٨ – ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤م

انعقد الاجتماع العام العشرون في المنامة بمملكة البحرين خلال الفترة من ١٨ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠١٤م، ونوقش خلال جلسات الاجتماع العام العديد من الموضوعات الهامة تناولت جملة من المسائل المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة، وصدر حولها عدد من القرارات من أهمها رئاسة المجموعة للعام ٢٠١٥م، حيث قرر الاجتماع العام أن تتولى سلطنة عمان رئاسة المجموعة للعام ٢٠١٥م وتتولى دولة قطر منصب نائب الرئيس، ووافق الاجتماع العام على طلب جمهورية الصومال شغل مقعد مراقب لدى المجموعة. كما اعتمد الاجتماع العام إجراءات الجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل والبرنامج الزمني لها بالإضافة إلى النسخة العربية المترجمة من منهجية تقييم التزام الدول بالمعايير الدولية في شأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف).

وفي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل للجولة الأولى، اعتمد الاجتماع العام ستة تقارير متابعة لكل من: الجزائر وسوريا والعراق وعُمان ولبنان وموريتانيا، وتقرير تحديث للبحرين وتقريري خروج من عملية المتابعة لكل من مصر والإمارات. كما استعرض الاجتماع العام الإجراءات المقترحة لمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء في المجموعة ووافق على المبادئ التي وردت فيها. وخلال الاجتماع العام تم اعتماد التقرير الدوري الأول (كل سنتين) للتطبيقات بالمجموعة الذي يحتوي على أبرز الحالات العملية المقدمة من الدول الأعضاء، وتم نشر التقرير على الموقع. وصادق الاجتماع العام على توصيات فريقي عمل التقييم المتبادل والمساعدات الفنية والتطبيقات اللذين عقدا على هامش الاجتماع العام في يوم ١٧ نوفمبر ٢٠١٤م.

منتدى وحدات المعلومات المالية

انطلاقاً من أهمية دور وحدات المعلومات المالية، يشكل منتدى وحدات المعلومات المالية لدول المجموعة آلية وقناة تواصل بين وحدات المعلومات المالية بالدول الأعضاء بهدف زيادة سبل التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات فيما بينها، وتفعيل دورها، وذلك من خلال عدة مهام يقوم بها. فالمنتدى يعمل على تشجيع ومتابعة الوحدات غير الأعضاء في مجموعة إيجمونت على الانضمام لمجموعة إيجمونت، وتعزيز وتطوير آليات تبادل المعلومات وتعزيز التعاون الإقليمي بين الوحدات، وبناء وتعزيز قدرات وحدات المعلومات المالية، بالإضافة إلى وضع آليات للتعاون بين الوحدات. وإنعقد المنتدى على هامش الاجتماعين العامين التاسع عشر والعشرون، وتم التباحث خلالهما حول عدد من الموضوعات والقضايا الهامة، من أهمها موضوع استعداد الوحدات للجولة الثانية من التقييم على ضوء التوصيات المعدلة ومنهجية التقييم الجديدة وموضوع "التحليل الاستراتيجي" باعتباره أحد الوظائف الرئيسية لوحدات المعلومات المالية. ومن المسائل المهمة أيضاً مناقشة نتائج دراسة التعاون الاقليمي بين وحدات المعلومات المالية في دول المجموعة والتي تم اعدادها خلال الفترة الماضية وأوصى المنتدى بتنفيذ ماجاء بها من توصيات.

لجنة التقييم الوطني للمخاطر

وافق الاجتماع العام التاسع عشر للمجموعة في يونيو ٢٠١٤م على إنشاء لجنة إقليمية معنية بالتقييم الوطني للمخاطر لمساعدة الدول الأعضاء على تأسيس وتطوير أنظمة لتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني لديها في إطار الإستعداد للجولة الثانية لعملية التقييم. وتُعنى هذه اللجنة برصد المعلومات المناسبة على الصعيدين الإقليمي والدولي وإطلاع الدول الأعضاء عليها وتطوير مواد وأدوات تساعد على إجراء التقييم الوطني للمخاطر، بجانب تشجيع وتنسيق عملية تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في هذا الشأن. وفي تاريخ ١٦ نوفمبر ٢٠١٤م، عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الأول، واستمعت اللجنة لمداخلات الدول الأعضاء حول مدى تقدمها في التقييم الوطني للمخاطر والتحديات التي تواجهها في ذلك والتي يمكن تلخيصها بتحديات التنسيق الداخلي بين الجهات المعنية وطرق جمع المعلومات ونقص المهارة والخبرات لدى بعض الجهات المعنية.

التنسيق والتعاون مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة

تبذل المجموعة جهوداً حثيثة على المستويين الإقليمي والدولي من أجل الإرتقاء بعلاقات عمل لخدمة مصالح الدول الأعضاء فيها، وتعمل على تحقيق ذلك عبر المشاركة والمساهمة في عدد من النشاطات والفعاليات وكذلك التنسيق والتواصل مع مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية النظيرة، بالإضافة إلى ذلك تعمل المجموعة على تعريف الدول الأعضاء بآخر الممارسات والمستجدات على الصعيدين العالمي والإقليمي من خلال تقاريرها ومن خلال مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي والفرق المصاحبة لها، وذلك بمقتضى عضوية المجموعة في مجموعة العمل المالي. وفي إطار العلاقة مع الأطراف الأخرى ومع شركاء العمل تشغل المجموعة مقعد مراقب بصفة متبادلة مع كل من مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة العمل الأورآسيوية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

حضور الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل لمجموعة العمل المالي

تتمتع المجموعة – كواحدة من مجموعات العمل المالي الإقليمية – بعلاقة وطيدة مع مجموعة العمل المالي، فالمجموعة تعمل على تبني ونشر وترويج المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي على النطاق الإقليمي لها. وتتيح هذه العلاقة زيادة المشاركة في أعمال مجموعة العمل المالي من خلال منح الدول الأعضاء الفرصة لحضور اجتماعات مجموعة العمل المالي واجتماعات فرق العمل التابعة لها، والمشاركة في المناقشات والقرارات والتعبير عن وجهة النظر الإقليمية، وتشارك الدول الأعضاء في هذه الاجتماعات بصورة منتظمة.

مشاركة الدول الأعضاء في اجتماعات مجموعة العمل المالي لعام ٢٠١٤م

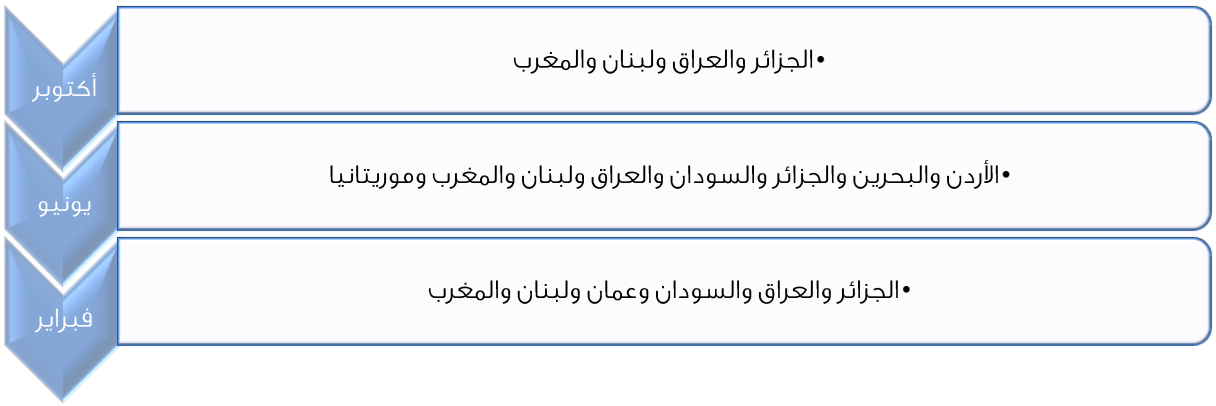

الورش والمشاريع المشتركة مع مجموعة العمل المالي (فاتف) والمجموعات الإقليمية النظيرة

مشروع التطبيقات المشترك مع مجموعة العمل المالي "غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد"

تتمثل إحدى طرق غسل الأموال الناجمة عن نشاطات غير مشروعة في نقل الأموال عبر الحدود. ونظراً لأهمية هذا الموضوع لكثير من الدول في العالم تقوم المجموعة بدراسته حالياً بصفة مشتركة مع مجموعة العمل المالي، حيث انطلقت الدراسة في أكتوبر ٢٠١٣م وتم تكوين فريق عمل مسئول عن المشروع يضم ممثلين من دول أعضاء في المجموعتين. ويتوقع أن تُلقي الدراسة الضوء على عدد من الحالات العملية التي ستوضح أهم الاساليب والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد وبالتالي تحديد المؤشرات والاتجاهات المرتبطة بالموضوع. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمشروع في:

- ✓ فهم نطاق ومدى مشكلة النقل المادي للنقد على المستويين الدولي والإقليمي من خلال جمع البيانات ومراجعة الأبحاث والدراسات المتوفرة والتعرف على التحديات التي تحول دون كشفه والحد منه.
- ✓ التعرف على الأساليب والطرق والتقنيات المستخدمة في غسل الأموال من خلال النقل المادي للنقد وتقديم مجموعة من الأمثلة والحالات العملية.

وفي الاجتماع المشترك لخبراء التطبيقات بمجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في دولة قطر خلال الفترة من ٢ إلى ٤ ديسمبر ٢٠١٣م أقيمت ورشة خاصة بالمشروع، حيث تمت مناقشة مسائل أولية حول مدى انتشار هذا النمط وطرقه واتجاهاته، إضافة إلى عرض عدد من الدراسات ذات العلاقة وحالات عملية لمناقشتها. كما تم خلال الورشة استلام المزيد من التغذية العكسية ووجهات النظر من الخبراء المشاركين الذين بلغ عددهم حوالي ٧٠ ممثلا من الدول الأعضاء بالمجموعتين والمنظمات الدولية المشاركة.

وضمن ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية، التي عقدت في الدوحة بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر وذلك في الفترة ١٤-١٧ ديسمبر ٢٠١٤م، تم تخصيص جلسة بهدف مناقشة النتائج الأولية للمشروع والحصول على تغذية عكسية ومعلومات إضافية حول هذه الدراسة. هذا وقد اجتمع الرئيسان المشاركان للمشروع لمناقشة التقدم خلال اجتماع الدوحة واتفقا على أن هناك معلومات إضافية لا يزال جاري الحصول عليها وتحليل أشمل للردود على الاستبيان وأمثلة للحالة الجارية، وقد قدم فريق العمل طلب تمديد فترة المشروع خلال اجتماعات مجموعة العمل المالي في فبراير ٢٠١٥م وتمت الموافقة على ذلك، على أن تكون نهاية المشروع بحلول الاجتماع العام المقبل في يونيو ٢٠١٥م.

المشروع المشترك مع مجموعة آسيا والمحيط الهادئ
في إطار نشاطات فريق تنسيق الشبكة العالمية،
"أفضل الممارسات حول المساعدات الفنية والتدريب"

تمثل المساعدة الفنية أحد المهام الرئيسية التي تتفرد بها العديد من مجموعات العمل المالي الإقليمية، ومن المفيد للمجموعات التعرف على الاحتياجات الخاصة بالمساعدات الفنية وتوفيرها في الوقت المطلوب وبشكل فعال، وتبادل أفضل الممارسات حول ذلك مع بعضها البعض. وفي هذا السياق قامت كل من مجموعة أسيا والمحيط الهادئ ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أكتوبر ٢٠١٢م بقيادة مشروع أفضل الممارسات حول المساعدة الفنية والتدريب تحت مظلة فريق تنسيق الشبكة العالمية المنبثق عن مجموعة العمل المالي. وشاركت العديد من المجموعات الإقليمية والمنظمات الدولية في هذا المشروع، وقُدمت النسخة الأخيرة منه إلى فريق تنسيق الشبكة العالمية الذي وافق عليها وتم تمريرها للاجتماع العام لمجموعة العمل المالي الذي تبناها بالإجماع في اجتماعه الأخير في أكتوبر ٢٠١٤م.

ورشة العمل المشتركة للتطبيقات وبناء القدرات بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر
الدوحة، دولة قطر، ١٤-١٧ ديسمبر ٢٠١٤م

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمجموعة الأورآسيوية ورشة عمل مشتركة للتطبيقات وبناء القدرات على مدى أربعة أيام خلال الفترة من ١٤ إلى ١٧ ديسمبر ٢٠١٤م في الدوحة بدولة قطر، استضافتها اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بدولة قطر. ومن أبرز المسائل المثارة والتوصيات في جلسات التطبيقات:

الجلسة الأولى: غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

هدفت هذه الجلسة إلى إطلاع المشاركين على ما تم إنجازه حتى تاريخه بخصوص مشروع التطبيقات المشترك مع مجموعة العمل المالي حول غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد الذي انطلق في أكتوبر ٢٠١٣م والاستفادة من ملاحظات المشاركين حول النتائج الأولية التي توصل إليها فريق العمل، إلى جانب مشاركة التجارب والخبرات في دول المجموعتين حول طرق نقل النقد وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وخلال الجلسة قُدمت عروض من المملكة المتحدة والجمهورية التونسية (عرضين) وروسيا الإتحادية (ثلاثة عروض) والمملكة العربية السعودية وجمهورية بلاروسيا وجمهورية تركمانستان.

وأبرز التوصيات التي خرجت بها الجلسة هي التأكيد على أن غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال النقل المادي للنقد هي مسألة مهمة جداً على الصعيد العالمي، على الرغم من ظهور أساليب جديدة للدفع،كما أقرّت بأن النظم المصرفية أكثر فعالية، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال النقل المادي للنقد، وشددت على أهمية التعاون الوطني والدولي على حدٍ سواء من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال النقل المادي للنقد بصورة فعالة.

الجلسة الثانية: التدفقات المالية غير المشروعة واستخدام أدوات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مكافحة الفساد

هدفت هذه الجلسة إلى التعرف على التشريعات التي تعمل على محاربة الفساد وإلى التعريف بأهم طرقه، بالإضافة إلى تحديد أساليب غسل المتحصلات الناتجة عن جرائم الفساد. كما تناولت الجلسة عرض ومناقشة حالات عملية وتطرقت للمعايير الدولية ذات الصلة بموضوع مكافحة الفساد. وخلال الجلسة قُدمت عروض من الجمهورية التونسية وسكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (عرضين) وروسيا الاتحادية (أربعة عروض) وجمهورية الصين الشعبية والجمهورية اللبنانية والجمهورية القرغيزية. وأكد المشاركون في الجلسة على اعتبار توصيات مجموعة العمل المالي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أدوات دولية هامة تكمل بعضها البعض، وعلى وجه الخصوص، توصيات مجموعة العمل المالي التي تدعم مكافحة الفساد وتشمل تدابير تمكن من تحديد مخاطر الفساد.

الجلسة الثالثة: مخاطر وتهديدات غسل الأموال من الجرائم الإلكترونية

عقدت هذه الجلسة بناءً على رغبة المشاركين في تحليل العلاقة بين الجرائم الإلكترونية وغسل الأموال، وتحديد الطرق الأكثر شيوعاً لغسل متحصلات هذا النوع من الجرائم، بالإضافة إلى المخاطر التي قد تنجم عنها، مع الأخذ في الاعتبار التطور في وسائل الدفع وإمكانية استعمالها في أي زمان ومكان، مما يجعلها الوسيلة الأكثر جاذبية للمجرمين. وأكد المشاركون في الجلسة على أن غياب الحدود والطبيعة الدولية لهذه الجرائم تفرض مزيد من المتطلبات على عاتق الخبراء ومستوى تأهيلهم وسرعة التفاعل بين مختلف الأجهزة المناط بها الإشتراك في مكافحة هذه الجرائم، وذكرت التوصيات التي خرجت بها الجلسة أهمية العلاقة بين السلطات المختصة والقطاع الخاص.

ورشة تدريب المقيمين لمجموعة العمل المالي، موسكو، روسيا الاتحادية، ١٠-١٤ مارس ٢٠١٤م

برعاية مجموعة العمل المالي ووحدة المعلومات المالية الروسية وصندوق النقد الدولي والمجموعة الأورآسيوية، إنعقدت ورشة تدريب المقيمين لمجموعة العمل المالي خلال الفترة ١٠-١٤ مارس ٢٠١٤م. وهدفت الورشة إلى إعداد وتدريب خبراء فرق التقييم وتأهيل أعضاء سكرتارية المجموعات الإقليمية للقيام بعمليات التقييم وفقا لمنهجية التقييم المعدلة في ٢٠١٣م. وتناولت الورشة الموضوعات المتعلقة بعملية التقييم وإعداد المقيمين مثل: موجز عن عملية التقييم وكيفية إجرائها (تحليل البيانات والإحصائيات، كتابة تقرير التقييم)، كيفية استعمال المنهجية في تطبيق إجراءات التقييم، كيفية تقييم المستوى الفني والفعالية وتقييم النتائج المتأتية منها، وتجربة عملية حول تقييم دولة افتراضية، وكتابة تقرير التقييم لها. وشارك في الورشة ٤٠ مشاركاً من سكرتارية مجموعة العمل المالي وسكرتاريات المجموعات المنشأة على غرارها مثل المجموعة الأورآسيوية وسكرتارية مجموعة خبراء مكافحة غسل الأموال التابعة للإتحاد الأوروبي وثلاثة أعضاء من سكرتارية المجموعة وعدد من الدول مثل: النمسا وهولندا وايرلندا وإنجلترا واستراليا وفرنسا والصين وروسيا وغيرها.

العلاقة مع مجموعة إيجمونت لوحدات المعلومات المالية

الاجتماع العام الثاني والعشرون لمجموعة إيجمونت، ليما، جمهورية البيرو، ١-٦ يونيو ٢٠١٤م

تتمتع المجموعة بصفة العضو المراقب بصورة متبادلة مع مجموعة إيجمونت، وتشارك في حضور الاجتماعات العامة واجتماعات فرق العمل الخاصة بها، وخلال العام ٢٠١٤م شاركت المجموعة في اجتماع إيجمونت الثاني والعشرون لها والذي انعقد في مدينة ليما، جمهورية البيرو، في الفترة من ١-٦ يونيو ٢٠١٤م. وخلال جلسة الاجتماع بين ممثلي مجموعة إيجمونت الإقليميين ومجموعة العمل المالي والمجموعات الاقليمية المنشأة على غرارها، تم التباحث حول نتائج منتديات وحدات المعلومات المالية في مجموعة العمل المالي والمجموعات الإقليمية،كما نوقش أيضاً موضوع الميثاق المعدل لإيجمونت والتوصيات المعدلة لمجموعة العمل المالي والخطة الإستراتيجية لإيجمونت، كما إمتد التداول حول مشروعات التطبيقات والمشاريع الأخرى. وأهم النتائج التي تحققت من خلال الاجتماع دعم وتأكيد رئيس فريق التدريب على جاهزيتهم للتعاون مع المجموعات الإقليمية بصفة مشتركة لتنظيم برامج تدريبية عن طريق حزم تدريبية توجه لهذه المجموعات كما شجّعها على إطلاع الفريق على المساعدات الفنية التي يحتاجونها.

القسم الثالث: تعزيز وبناء أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تعمل المجموعة على بناء أطر قوية وفعالة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المنطقة، من خلال تنفيذ المهام المنصوص عليها في مذكرة التفاهم، والتي تمت ترجمتها لإستراتيجيات وخطط يتم تنفيذها عبر برامج عمل واضحة تحقق الأهداف المنشودة سواءً كانت على المدى القريب أو البعيد. وتسلك المجموعة في مسعاها ذلك عدة طرق مثل متابعة إلتزام الدول بتطبيق المعايير الدولية والعمل على تلافي أوجه القصور فيها بشتى الطرق منها عقد الورش والبرامج التدريبية التي تنفذها في هذا المجال.

عملية التقييم والمتابعة للدول الأعضاء بالمجموعة خلال العام ٢٠١٤م

تقوم المجموعة بمتابعة التقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في سبيل تحسين وتعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتعتبر عملية المتابعة إحدى المهام التي تندرج ضمن برنامج عملية التقييم المتبادل التي تقوم بها المجموعة، إذ تقوم الدول بعد خضوعها لعملية التقييم بتقديم تقارير متابعة خلال فترات زمنية محددة بحسب ما تنص عليه إجراءات عملية التقييم المعتمدة من قبل الإجتماع العام للمجموعة. وقد كان آخر إصدار لهذه الإجراءات في شهر سبتمبر ٢٠١٣م علماً بأن الدول الأعضاء في المجموعة بدأت بتقديم تقارير متابعة ومناقشتها في شهر مايو ٢٠٠٩م.

وتهدف عملية المتابعة إلى التأكد من إستمرار تطوير نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول الأعضاء إلى أن تصل بأنظمتها إلى حد الإلتزام الكامل مع المعايير الدولية في هذا المجال، كما أن لها أهمية كبرى في عمل المجموعة، حيث تعد وسيلة من الوسائل التي تشرف من خلالها على إلتزام أعضائها بالمعايير، وهو الهدف الأساسي من إنشاء المجموعة، وتعزيز مبدأ التعاون والعمل سوياً بين أعضاء المجموعة بشكل يؤدي إلى الإلتزام بالمعايير الدولية. وترتكز عملية المتابعة بشكل أساسي على مدى معالجة أوجه القصور التي حددها تقرير التقييم المتبادل لكل دولة.

	مبادئ وأهداف عامة تحكم عملية المتابعة
١	تهدف عملية المتابعة إلى تحفيز الدول ودفعها لمعالجة أوجه القصور المشار إليها في تقرير التقييم المتبادل ضمن إطار زمني معقول.
٢	تركز عملية المتابعة بصفة أساسية على ما تقوم به الدول من أجل معالجة أوجه القصور المتعلقة بالتوصيات الأساسية والرئيسية.
٣	من المتوقع أن تستغرق معالجة أوجه القصور والخروج من عملية المتابعة فترة زمنية معقولة هي فترة أربع سنوات ونصف.
٤	تكون قرارات الاجتماع العام ملزمة لكافة الدول الخاضعة للمتابعة.

وخلال العام ٢٠١٤م ناقش الإجتماع العام عشرون تقرير متابعة أوضحت كل منها بشكل مفصل التقدم المحرز لكل دولة منذ آخر تقرير متابعة لها. وبشكل عام يمكن القول أن هناك تطورات كبيرة حدثت على مستوى الدول الأعضاء خلال العام المنصرم، حيث شهدت تلك الفترة إصدار العديد من القوانين والأنظمة الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب سواء لتحسين تجريم غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو لفرض متطلبات جديدة على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة كمتطلبات العناية الواجبة تجاه العملاء. بالإضافة إلى الرفع من مستوى كفاءة وفعالية الجهات الرقابية من خلال تدريب العناصر البشرية لتلك الجهات سواءً من خلال البرامج التي تقدمها المجموعة أو برامج أخرى متخصصة. كما شهد هذا العام أيضاً إصدار العديد من الإرشادات والتوجيهات للجهات الخاضعة للإبلاغ عن العمليات المشبوهة وعدد من المتطلبات لتعزيز أنظمة الدول الداخلية المتعلقة بإدارة المخاطر وبالكشف والتحقق من المعلومات والبيانات المقدمة من العملاء ومتابعة ورصد العمليات. بالإضافة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال إبرام إتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف لتعزيز تبادل المعلومات.

موقف عام لعملية المتابعة للدول الأعضاء خلال الفترة ٢٠٠٩م – ٢٠١٤م

اعتماد اجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم

في اطار الاستعداد للجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل اعتمدت المجموعة في الاجتماع العام العشرون لها في نوفمبر ٢٠١٤م، إجراءات الجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل، حيث قام فريق عمل التقييم المتبادل بعقد عدد من الاجتماعات لصياغة ومناقشة مسودة الإجراءات خلال عام ٢٠١٤م. وتتضمن الإجراءات مبادئ عامة تقوم عليها عملية التقييم المتبادل وقواعد تحكم المراحل العملية من حيث التحضير للزيارة الميدانية وتقديم معلومات حول الالتزام الفني بالمعايير الدولية وفعالية نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى الدول الأعضاء، وقواعد خاصة بالزيارة الميدانية وإعداد ومناقشة واعتماد مسودة التقرير النهائي من قبل الاجتماع العام. وتتضمن الإجراءات قواعد خاصة بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى مثل مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مجال تقييم بعض الدول الأعضاء في المجموعة، وآلية متابعة الدول الأعضاء في المجموعة التي ستخضع لعملية التقييم خلال الجولة الثانية. علماً بأن المجموعة تعكف حالياً على التحضير لتنفيذ برنامج التقييم المتبادل وذلك من خلال تدريب وتأهيل عدد من خبراء المنطقة على استخدام المنهجية

الجديدة بهدف إيجاد مقيمين على مستوى عالي من الكفاءة لتنفيذ البرنامج بشكل مثالي، بالاضافة إلى إعداد الدول الأعضاء لعملية التقييم من خلال تنظيم ورش عمل خاصة بالدول الأعضاء.

اعتماد البرنامج الزمني لعملية التقييم

إعتمد الاجتماع العام التاسع عشر للمجموعة في يونيو ٢٠١٤م، البرنامج الزمني للجولة الثانية لعملية التقييم المتبادل، وذلك في إطار الاستعداد للجولة الثانية للتقييم المتبادل التي ستقوم بها المجموعة، حيث يتضمن البرنامج مواعيد الزيارات الميدانية للدول الأعضاء خلال عملية التقييم والتي يتوقع أن تبدأ أولها لتونس في الربع الأول من العام ٢٠١٥م، وأن يتم الانتهاء من الجولة الثانية بتقييم الدول الثماني عشرة الأعضاء بالمجموعة خلال ٨ سنوات تقريباً.

برنامج تقييم الإلتزام الضريبي الطوعي

وافق الاجتماع العام التاسع عشر الذي انعقد في يونيو ٢٠١٤م في مدينة المنامة بمملكة البحرين على قيام المجموعة بمتابعة برامج الالتزام الضريبي الطوعي، إن وجدت، لدى الدول الأعضاء في المجموعة وتكليف السكرتارية بجمع المعلومات عن تلك البرامج وإعداد إجراءات خاصة لتقييم برامج الالتزام الضريبي الطوعي لدى الدول الأعضاء، وقد أعدت السكرتارية مسودة بذلك حيث تم عرضها على الاجتماع العام العشرون في نوفمبر من نفس العام، لأخذ ملاحظات حولها وعرضها مرة أخرى على الاجتماع المقبل. و يقصد ببرنامج تقييم الإلتزام الطوعي الضريبي أية برامج توضع لتسهيل تصحيح الوضع القانوني لدافعي الضرائب تجاه الأصول أو الأموال التي لم يفصح عنها سابقاً أو تم الإفصاح عنها بشكل ناقص، وخصوصاً تلك التي تتضمن إعادة للأصول أو حصانة ضد الملاحقة القضائية، وتعد البرامج التي تصاحبها بشكل كامل أو جزئي عفو ضريبي (مع حصانة ضد الملاحقة القضائية) و/أو تتطلب إعادة للأصول أو تشجع عليها من الحالات عالية المخاطر في هذا الجانب.

نشر الوعي حول طرق وإتجاهات وأساليب جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب

من الأهداف الرئيسية لإنشاء المجموعة تحديد الموضوعات المرتبطة بعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الطبيعة الإقليمية، وتبادل الخبرات حول هذه القضايا وتطوير الحلول الإقليمية لمعالجتها، ومما لا شك فيه إن الهدف من التطبيقات ليس حصر حالات عملية تمت فيها الإدانة بجريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بل هو هدف تعليمي لتبادل الخبرات، ووقائي من منع استغلال موضوعات التطبيقات في المستقبل من قبل غاسلي الأموال وممولي الإرهاب. وينص الهدف الرابع من أهداف الخطة الإستراتيجية الثالثة عن الأعوام من ٢٠١٣م إلى ٢٠١٥م على "التعرف على الطرق والأساليب والاتجاهات الحديثة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ودراستها، وتحديد أفضل الحلول الإقليمية لمواجهتها"، حيث عملت المجموعة خلال العام ٢٠١٤م على مواصلة جهودها لتحقيق أهدافها في جوانب نشر الوعي حول طرق واتجاهات أساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتطبيقات المرتبطة بها. وفي هذا الإطار وتفعيلاً للتعاون المشترك مع المجموعات النظيرة، واصلت المجموعة العمل مع مجموعة العمل المالي على مشروع النقل المادي للنقد عبر الحدود وشارفت خطوات المشروع النهائية على الإكتمال.

تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين)

لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – ٢٠١٤م

وافق الاجتماع العام العشرون (نوفمبر ٢٠١٤م) على توصية فريق عمل المساعدات الفنية والتطبيقات في شأن تبني إصدار "تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين) بمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" والذي يعكس أبرز الحالات العملية والأنماط المستحدثة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب إقليميا والتي يقع توفيرها وتحديدها من طرف كافة الدول الأعضاء. ولتنفيذ هذا المشروع تم إعداد نموذج طلب معلومات لتجميع الحالات العملية من الدول الأعضاء حيث قامت ١٤ دولة عضو بتوفير ٣٦ حالة عملية تم استعراض أبرزها في التقرير مع تقديم تحليل يحدد أكثر التقنيات والأساليب والأدوات المستخدمة والإتجاهات السائدة لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما يستعرض تقرير التطبيقات الدوري (كل سنتين) أبرز نشاطات المجموعة في مجال التطبيقات لعامي ٢٠١٣م و٢٠١٤م وما توصلت إليه مختلف الدراسات وورش العمل والنقاشات في مجال التطبيقات حتى يكون التقرير مرجعا لهذه المعلومات.

الورش والبرامج التدريبية التي أعدتها ونفذتها

المجموعة خلال العام ٢٠١٤م

التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم الجديدة، عمّان، الأردن، ٢٦ – ٣٠ يناير ٢٠١٤م

ضمن برنامج الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم، عقدت المجموعة وبالتعاون مع وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالمملكة الأردنية الهاشمية ورشة عمل إقليمية حول التوصيات الأربعين ومنهجية التقييم، وذلك بمشاركة خبراء من مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الفترة من ٢٦ – ٣٠ يناير ٢٠١٤م في عمان، المملكة الأردنية الهاشمية. وشارك في أعمال هذه الورشة ٦٦ مشاركاً من دول المجموعة وهي السعودية والإمارات والأردن والبحرين والكويت وقطر وعمان والعراق والمغرب واليمن وتونس وفلسطين ولبنان وليبيا. وناقشت هذه الورشة توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة والمتعلقة بمكافحة

غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح لعام ٢٠١٢م، ومنهجية التقييم الجديدة الصادرة في عام ٢٠١٣م، ومتطلبات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني للدول الأعضاء.

دور المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين
في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
الدار البيضاء، المغرب، ٣-٥ فبراير ٢٠١٤م

عقدت المجموعة وبالتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية بالمملكة المغربية ورشة عمل إقليمية حول دور المؤسسات المالية غير المصرفية (المؤسسات العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين) في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وذلك بمشاركة خبراء من البنك الدولي في الفترة من ٣ – ٥ فبراير ٢٠١٤م في الدار البيضاء، المملكة المغربية. وناقشت الورشة أهمية دور المؤسسات المالية غير المصرفية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وآليات التعامل مع مخاطر هذه العمليات عبر إحكام أنظمة المراقبة وتحفيز القدرات العملية للسلطات الرقابية والمهنيين في قطاعي الأوراق المالية والتأمين، خاصة فيما يتعلق بتقييم المخاطر

وتطبيق إجراءات العناية الواجبة والمنهج القائم على المخاطر.

وقد إستهدفت هذه الورشة مسؤولي الالتزام لدى مؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجال الأوراق المالية والتأمين والعاملين لدى الجهات الإشرافية والرقابية على هذين القطاعين من الدول الأعضاء في المجموعة من مختلف المستويات الوظيفية. وشارك في أعمال هذه الورشة ٥٧ مشاركاً من الإمارات والبحرين والسعودية والعراق والمغرب واليمن وتونس وفلسطين ولبنان ومصر.

ورشة تجميد الأصول الإرهابية بموجب قرار مجلس الأمن ١٣٧٣، تونس، ٢٨-٣٠ مايو ٢٠١٤م

نظمت المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب بالأمم المتحدة بالتعاون مع المجموعة ورشة عمل إقليمية حول تجميد الأصول الإرهابية بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) في تونس خلال الفترة ٢٨-٣٠ مايو ٢٠١٤م، وكانت ورشة العمل هذه هي السابعة والأخيرة التي عقدت كجزء من المبادرة التي أطلقت في اجتماع الخبراء في أمستردام في شهر أكتوبر ٢٠١٢م، بهدف مساعدة الدول في العالم على تطوير وتعزيز آليات تجميد الأصول والتي أقيمت بصفة خاصة للدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية (الفرانكفونية). وهدفت الورشة لتغطية عدد من المواضيع الهامة ذات الصلة مثل تحديد المخاطر والتهديدات الإرهابية وتحديد السلطة المختصة بالحجز والتعيين والتعقب لأصول الإرهابيين وكيفية التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات ذات الصلة.

ورشة عمل إقليمية حول التقييم الوطني للمخاطر، بيروت، لبنان، ٢٢-٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م

عقدت المجموعة بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة بالجمهورية اللبنانية ورشة عمل حول التقييم الوطني للمخاطر بمشاركة خبراء متحدثين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن عدد من الدول التي قامت أو باشرت في عملية التقييم الوطني للمخاطر وهي جمهورية مصر العربية والجمهورية اللبنانية ومملكة أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٣ سبتمبر ٢٠١٤م، في بيروت بالجمهورية اللبنانية.
واستهدفت الورشة المسؤولين لدى الدول الأعضاء في المجموعة في مختلف المستويات الوظيفية من الجهات الرقابية والاشرافية ومجال إنفاذ القانون ووحدات المعلومات المالية وممن يشاركون في صنع السياسات ذات العلاقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث شارك في أعمال هذه الورشة ممثلون من عدد من دول

المجموعة هي: الأردن وتونس والسعودية والعراق والسودان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين.
وهدفت الورشة الى تعزيز وبناء القدرات لدى وحدات الاستعلامات المالية والأجهزة التنظيمية العاملة لدى دول المجموعة والتي لها دور في عملية التقييم الوطني للمخاطر، واتضح من خلال الورشة إدراك واهتمام دول

المجموعة بضرورة بناء تقييم وطني سليم للمخاطر وتطبيق المعايير الدولية بالشكل الأمثل والإستعداد للمرحلة القادمة من التقييم تحت ظل منهجية التقييم الجديدة. وقد شكلت هذه الورشة فرصة كبيرة للدول المشاركة فيها لزيادة المعرفة وتبادل التجارب العملية لعملية التقييم الوطني للمخاطر والإستفادة من خبرة الدول التي باشرت أو نفذت هذا التقييم.

الدورة الخامسة للحوار المصرفي العربي – الأمريكي خلال الفترة من ١٤ إلى ١٥ أكتوبر ٢٠١٤م نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية

اللقاء الخامس من الحوار الأمريكي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا جاء هذه المرة بعنوان" **الحوار الأمريكي للقطاع الخاص حول البنوك المراسلة**" في الفترة ١٤–١٥ أكتوبر ٢٠١٤م، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. وألقى اللقاء الخامس الضوء على"البنوك المراسلة" لما له من أهمية كبرى خاصة للمصارف العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يعود ذلك إلى إصدار السلطات الأمريكية المختصة عدة قوانين ذات صلة أوجدت تعديلات كبيرة في تعاملاتها فيما يختص بعلاقات المراسلة بالتركيز على جوانب العناية الواجبة المستمرة، ومراقبة حسابات المراسلة من أجل إتساقها مع القوانين المصدرة.

ورشة عمل حول منهجية التقييم الجديدة، الكويت، ١٢–١٦ أكتوبر ٢٠١٤م

عقد صندوق النقد الدولي في دولة الكويت خلال الفترة ١٢–١٦ أكتوبر ٢٠١٤م ورشة عمل حول منهجية التقييم الجديدة لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (فاتف) خلال العام ٢٠١٣م. وهدفت هذه الورشة إلى إعداد الدول الأعضاء للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل. وساعدت الورشة على توفير معلومات حول منهجية التقييم لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، من أهمها موجز عن عملية التقييم وكيفية القيام بها واستعمال المنهجية في تطبيق إجراءات التقييم وكيفية تقييم المستوى الفني والفعالية وتقييم النتائج المتأتية عنها. وقد تم تقسيم المشاركين إلى مجموعات عمل بغرض إجراء تجربة عملية حول تقييم دولة افتراضية وكتابة تقرير تقييم لها في اليوم الختامي. وشارك في الورشة عدد من المحللين الماليين من وحدات المعلومات المالية والبنوك المركزية وأسواق المال وقطاع تنظيم المال وعدد من القضاة المختصين بمجال مكافحة الجرائم المالية ومحللين قانونين من وزارات المالية والنيابة العامة وأجهزة الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية من الدول الأعضاء في المجموعة وهي: الأردن والبحرين والإمارات وتونس والجزائر والسعودية وسوريا والعراق وعمان والسودان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن وفلسطين.

تدريب وتأهيل المُقيّمين، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٧–١١ ديسمبر ٢٠١٤م

بالتعاون مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إنعقدت بمدينة أبوظبي ورشة عمل لتدريب وتأهيل المقيمين الخامسة في الفترة من ٧ إلى ١١ ديسمبر ٢٠١٤م، وشارك في هذه الفعالية خبراء متحدثين من مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن سكرتارية المجموعة. وهدفت هذه الورشة إلى تدريب عدد محدد من الخبراء ممن توافرت فيهم شروط محددة لتقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعالية تلك النظم (باستخدام منهجية التقييم الصادرة في عام ٢٠١٣م)، والوقوف على مدى التزام الدول الأعضاء بالتوصيات المعدلة والصادرة عن مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح في ٢٠١٢م.

وشارك في هذه الورشة خبراء في اختصاصات مختلفة (ماليين وقانونيين وفي إنفاذ القانون) من عدد من دول المجموعة (الأردن والإمارات والبحرين وعمان والسعودية والكويت ولبنان ومصر والمغرب). وبلغ عدد المشاركين ٢٣ خبير وتم تقسيمهم إلى مجموعات عمل وتم تزويدهم بتمارين عملية متعلقة بالإلتزام الفني والفعالية على مدار أيام التدريب، بالإضافة الى تمرين متعلق بالتقييم المتبادل الإفتراضي.

القسم الرابع: القوائم المالية والحسابات الختامية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م

إرنست و يونغ
صندوق بريد ١٤٠
طابق ١٤، البرج الجنوبي
مركز البحرين التجاري العالمي
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: ٥٤٥٥ ١٧٥٣ +٩٧٣
فاكس: ٥٤٠٥ ١٧٥٣ +٩٧٣
manama@bh.ey.com
ey.com/mena
سجل تجاري رقم – ٦٧٠٠

تقرير مدققي الحسابات إلى الاجتماع العام
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تقرير حول القوائم المالية

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ("المجموعة") والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤، وقوائم الدخل الشامل والتغيرات في أموال الصندوق والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إدارة المجموعة هي المسئولة عن الإعداد والعرض العادل لهذه القوائم المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، وعن نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء.

مسئولية مدققي الحسابات

إن مسئوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها. لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تشمل أعمال التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق مؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر يتم الأخذ في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة والتي تمكننا من تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في ظل الأوضاع القائمة، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلي للشركة. كما تتضمن أعمال التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجرتها إدارة المجموعة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من إبداء رأي تدقيق حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

Building a better working world

تقرير مدققي الحسابات إلى الاجتماع العام
مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تتمة)

أمور أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ من قبل مدقق آخر والذي أبدى في تقرير تدقيقه المؤرخ بتاريخ ٥ يونيو ٢٠١٤ عن رأي غير متحفظ على تلك القوائم المالية.

أمور أخرى - قيود على الاستخدام

تم إعداد القوائم المالية للمجموعة لتعكس أنشطة المجموعة وذلك لغرض تقديمها إلى الدول الأعضاء. ونتيجة لذلك، فإن القوائم المالية وتقرير مدققي الحسابات ذات الصلة قد لا تكون مناسبة لأي غرض آخر. ويهدف تقريرنا فقط لاطلاع أعضاء المجموعة، وينبغي ألا يتم توزيعه أو استخدامه من قبل أي أطراف أخرى غير أعضاء المجموعة.

إرنست ويونغ

سجل قيد مدقق الحسابات رقم: ١٨٦
١٣ أبريل ٢٠١٥
المنامة، مملكة البحرين

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة المركز المالي

في 31 ديسمبر 2014

	2014 USD	2013 USD
الموجودات		
موجودات غير متداولة		
معدات مركبات	**21,154**	39,548
موجودات متداولة		
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	**191,745**	2,247
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى	**51,747**	2,367
رصيد لدى بنك ونقد	**883,668**	1,471,582
	1,127,160	1,476,196
مجموع الموجودات	**1,148,314**	1,515,744
الأموال المتراكمة والمطلوبات		
الأموال المتراكمة		
الأموال المتراكمة	**438,163**	382,156
مجموع الأموال المتراكمة	**438,163**	382,156
مطلوبات غير متداولة		
مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**313,516**	258,431
المنح	**118,444**	128,620
	431,960	387,051
مطلوبات متداولة		
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**278,191**	746,537
مجموع المطلوبات	**710,151**	1,133,588
مجموع الأموال المتراكمة والمطلوبات	**1,148,314**	1,515,744

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة الدخل الشامل

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	2014	*2013*
	USD	*USD*
الدخل		
مساهمات من الدول الأعضاء	**1,160,011**	1,159,415
إسترداد مطلوبات	**35,247**	-
منح	**10,176**	21,566
دخل آخر	**-**	1,827
مجموع الدخل	**1,205,434**	1,182,808
المصروفات		
تكاليف مباشرة	**895,380**	1,132,098
مصروفات عامة وإدارية	**233,851**	213,386
استهلاك	**20,197**	20,952
مجموع المصروفات	**1,149,428**	1,366,436
الربح (الخسارة) للسنة	**56,006**	(183,628)
الدخل الشامل الآخر للسنة	**-**	-
مجموع الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة	**56,006**	(183,628)

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قائمة التدفقات النقدية

السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2014

	2014	2013
	USD	USD
الأنشطة التشغيلية		
الربح (الخسارة) للسنة	**56,006**	(183,628)
تعديلات للبنود التالية:		
استهلاك	**20,197**	20,952
مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين	**55,085**	259,146
إسترداد مطلوبات	**(35,247)**	-
المنح	**(10,176)**	(21,566)
	85,865	74,904
مساهمات الدول الأعضاء المستحقة	**(189,497)**	1,354
مبالغ مدفوعة مقدماً وذمم أخرى	**(49,380)**	(809)
ذمم تجارية دائنة وذمم أخرى	**(433,098)**	31,024
التدفقات النقدية (المستخدمة في) من التشغيل	**(586,110)**	106,473
مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	**-**	(58,021)
صافي النقد (المستخدم في) من الأنشطة التشغيلية	**(586,110)**	48,452
النشاط الاستثماري		
شراء معدات مركبات	**(1,803)**	(2,840)
(النقص) الزيادة في الأرصدة لدى البنك	**(587,913)**	45,612
نقد وأرصدة لدى البنك في بداية السنة	**1,471,582**	1,425,970
نقد وأرصدة لدى البنك في نهاية السنة	**883,669**	1,471,582